http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1766) السنة السابعة - السبت (10) نيسان 2010

بعد مرور أكثر من سبعة أعوام على التغيير

خبراء لـ المدى : ضبابية تشوب المشهد.. وعدم وضوح المنهج وغياب الفلسفة الاقتصادية

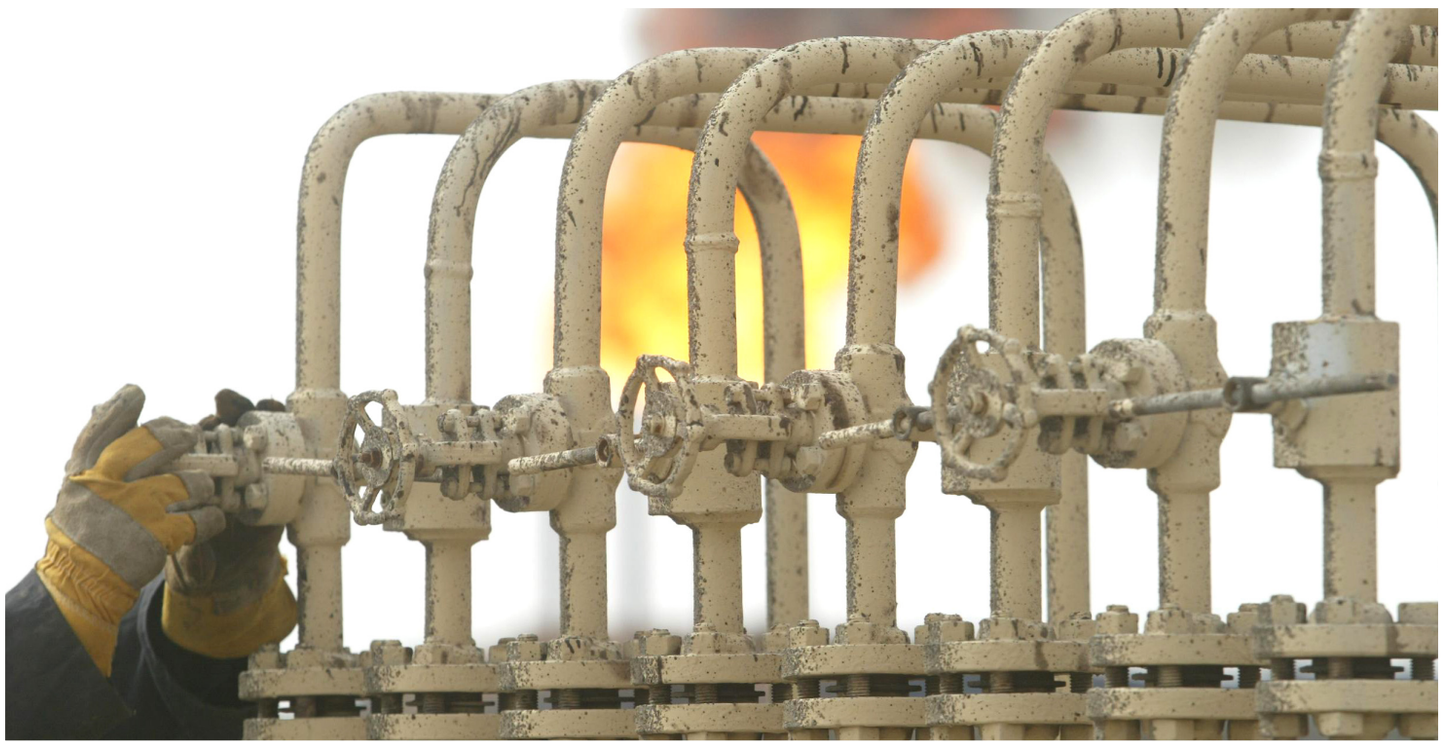

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أجمع عدد من الخبراء والاكاديميين الاقتصاديين على عدم وجود منهج اقتصادي بعينه وغياب لبرنامج الاقتصادي الحكومي.

وأكدوا في احاديث خصوا بها (المدى الاقتصادي) بمناسبة الذكرى السنوية للتغيير السياسي الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية التي يفترض ان تتبناها الدولة خلال السبعة اعوام الماضية.

وقال مستشار البنك المركزي العراقي الدكتور مظهر محمد صالح لـ (المدى الاقتصادي) : تكتنف المنهج الاقتصادي خلال السبعة اعوام الماضية الكثير من الغرابة والتناقضات في ظل فلسفة أعلن عنها بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ تكمن بالتوجه نحو اقتصاد السوق والتخلص من الاقتصاد المركزي الذي كان يهيمن على ٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي والثروة الوطنية مبيناً ان مثل هكذا اقتصاد يخلو من فلسفة المساهمة حيث ان الدولة تنتظر من القطاع الخاص المساهمة في وقت ان القطاع الخاص هو ينتظر ايضاً من الدولة مساهمته بجزء من ثروتها لصالحه.

واضاف صالح: وازاء هذه الجدلية تولد نموذج الامتناع المشترك حيث امتنع الطرفان كل من الدولة والقطاع الخاص في المساهمة الجادة لافتاً الى ان الموازنة العامة للدولة خلال الاعوام السابقة اتجهت نحو العدالة الاجتماعية وليس لصالح الانتاج والاستثمار فضلاً عن ارتفاع سقف الموظفين الى حوالي ٣ ملايين موظف لايتجاوز المنتجون منهم حاجز الـ ١٠٪ فقط الامر الذي خلق مايسمى الوظيفة العاطلة . وأوضح صالح ان الاجندة الاقتصادية اصبحت استهلاكية وليست تنموية منتجة متجهة نحو الاستثمار والتنمية مبيناً ان السوق التجاري استهلاكي مضارب والدولة لجأت الى التعيينات ذات الطبيعة غير المنتجة حيث ظل الاقتصاد ريعياً نفطياً وهذا ماتعكسه هيمنة النفقات الاستهلاكية على حساب الاستثمارية مع وجود نفقات استثمارية غير مستنفذة وغير مفعلة ماأدى الى بروز العجز الاستهلاكي في الموازنة.

واكد صالح ان الحل الامثل يبدأبانشاء نموذج اقتصادي يعتمد على مايسمى بالدولة المساهمة من حيث انشاء المشروعات بطريقة المساهمة من الدولة والقطاع الخاص بمايطلق عليه مبدأ الشراكة الاقتصادية بين القطاعين العام والخاص من دون اعفاء الدولة من قيادة الاستثمار في البنية التحتية للعراق.

من جانبه قال الدكتور احمد الوزان استاذ النظرية الاقتصادية في الجامعة المستنصرية لـ(المدى): بعد عام ٢٠٠٣ توفرت فرصة تأريخية نادرة لاصلاح الاوضاع الاقتصادية بعد ان اصاب الاصلاح الجانب السياسي بفاعلية تغيير النظام السياسي، ولكن ما تحقق ان اجريت تغييرات ولم يجر الاصلاح الاقتصادي.

وبين الوزان ان أسساً دستورية ما يلزم اية حكومة الاخذ باقتصاد السوق والانفتاح وتداعت ايديولوجية التدخل الحكومي الشمولي والسياسات العابثة والهادرة للموارد الاقتصادية المتوافرة في العراق موضحاً انه عولجت بعض من كوابح النمو ولو ببطء شديد من مثل الديون الخارجية البغيضة واستحدثت آليات اقل ايلاما للاقتصاد بخصوص دفع التعويضات.

واشار الوزان الى انه تم اصدار تشريعات مهمة توفر بنية اساس للاصلاح الاقتصادي من مثل قانون الاستثمار وتخفيف القيود الكمركية والغائها وقانون النفط و قانون استقلال البنك المركزي والحد من استحواذ الدولة على المخزون من الاحتياطي الذي يوفر انسب الفرص لرسم سياسة نقدية معززة للاستقرار الاقتصادي وبالتالي التحفيز على مزيد من الاصلاح الاقتصادي في مجالات رسم السياسة المالية وتحسين سعر صرف العملة العراقية. ولفت الوزان الى فتح آفاق التعاون مع المؤسسات الدولية للاخذ ببرامج اصلاح تعتمد اسبقية الكفاءة الاقتصادية على معايير العدالة الاجتماعية، وصولا الى انجاز الكفاءة للقطاعات الانتاجية مستقبلا ولتكون لاحقا الضرائب وسيلة التمويل الاساس للانفاق الحكومي والتخلص من الاعتمادية المفرطة على ريع النفط. وأرجع الوزان سبب فشل الحكومات المتعاقبة (نسبيا) في انجاز العديد من موجبات الاصلاح الاقتصادي الى فشل السياسات الخاصة بتدخل الحكومة بشان البطاقة التموينية وحولت الى الية لتوسيع قنواة الفساد المالي والاداري و فشل السياسة الخاصة بشبكات الحماية الاجتماعية ورعاية حقوق المعوزين اذ بنيت على اجتهادات غير علمية وابتعدت عن الفهم الدقيق لمضامين تلك الموضوعة المهمة فضلاً عن فشل ذريع في اساليب اعادة البنى التحتية اذ جاءت خجولة وغير عملية و فشل تام في مجال معالجة اشكالية البطالة وذلك لفشل سياسة تحفيز الاستثمار المحلي واستعصاء ايجاد الية لجذب الاستثمار الاجنبي مؤكداً في الوقت نفسه فشل الموازنة العامة للدولة الى حد بعيد في الحد من مواطن التدخل الحكومي غير الكفوء بفعل ضغط مستلزمات الجانب الامني والحاجات الاجتماعية الملحة.

من جانبها اكدت الخبيرة الاقتصادية الدكتورة سهام محمد العزاوي عدم وجود برنامج اقتصادي حكومي واضح المعالم خلال مرحلة مابعد التغيير عام ٢٠٠٣بسبب التركيز على التغييرات السياسية واهمال التغييرات الاقتصادية . واضافت العزاوي ان ذلك ابعد المشاركة في وتيرة الاصلاحات الاقتصادية المطلوبة وعدم الاندماج مع اقتصاديات العالم.

وتابعت العزاوي ان الضرورة تستدعي الآن الاتجاه نحو اقتصاد السوق وبخطى تدريجية علمية سعياً لدرء مخاطر التحول المفاجئ والاستفادة في الوقت نفسه من تجارب الاخرين بنظرة فاحصة تحليلية وليست بنقرة طبع واستنساخ. واشارت العزاوي الى ضرورة الاستفادة من افرازات الازمة المالية العالمية الاخيرة من خلال خطورة السلع الستراتيجية وتبني عنصر الرقابة والقانون والمتابعة ضمن فكر ستراتيجي وطني منفتح على سياسة تنموية شاملة تبدأ بتطبيق منهاج تغيير جذري.

من الواقع الاقتصادي

مقاربة براغماتية أم أيديولوجية

عباس الغالبي

حينما نستعيد الذاكرة الاقتصادية الى مابعد سقوط النظام السابق بعد التغيير العاصف الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ نجد أن الاقتصاد العراقي بعيد التغيير ازاء مقاربتين: الاولى أيديولوجية تتعلق بالتغيير الاقتصادي المفاجئ على وفق نظام الوصفات الجاهزة والثانية التغيير بشكل تدريجي مدروس وممنهج وعلمي وصولاً لفضاءات اقتصاد السوق .

والذي حدث في العراق ان الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمير لجأ الى اجراءات ترقيعية ظناً منه ان المشهد الاقتصادي سينقلب رأساً على عقب بين ليلة وضحاها من دون النظر الى العواقب الوخيمة التي قد تحدث جراء التغيير الاقتصادي المفاجئ، وهذا ماحصل فعلاً حيث ان الاقتصاد العراقي مازال يعاني اختلالات هيكلية بعض منها ورثها من السياسات الاقتصادية السابقة والاخرى كانت وليدة الساعة وتداعيات المرحلة الجديدة، التي خلت لحد اللحظة من برنامج اقتصادي حكومي واضح المعالم وغياب تام للفلسفة الاقتصادية التي نوهنا عن انها براغماتية تعتمد التغيير التدريجي من سطوة النظام الاقتصادي المركزي الى اقتصاد السوق على وفق مراحل وبرامج علمية تظل فيها الدولة تشرف اشرافاً عاما وداعماً لكثير من القطاعات الانتاجية والخدمية مع اعطاء فرصة للقطاع الخاص ان يأخذ زمام المبادءة بشكل تدريجي، وهذا مالم يحدث لحد الان .

وبعد مرور اكثر من سبعة اعوام على التغيير السياسي لم يحدث تغيير اقتصادي ملموس الا في مواضع لايمكن ان يشار إليها بالاهتمام والجدوى في ظل غياب البرنامج الاقتصادي للحكومات المتعاقبة بدءاً من حكومة بريمر الى الحكومة الحالية وبروز ظاهرة الفساد المالي والاداري التي عجت بها المؤسسات الحكومية وعدم وجود قطاعات انتاجية فاعلة والبقاء تحت وثنية النفط كمصدر دخل وحيد.

ومن هنا لابد لنا من ان نؤشر تراجع القطاعات الاقتصادية كافة مع وجود قطاع نفطي غير فاعل بحاجة الى ثورة كبيرة في الاستكشاف والانتاج والتطوير وصولاً الى مديات تصدير قادرة على انتشال القطاعات الاقتصادية الاخرى من الكساد والخمول سعياً للتخلص من الاعتماد المفرط على النفط والانفتاح نحو القطاعات الانتاجية الاخرى التي تجعل تعدد المصادر حاضراً في المشهد الاقتصادي مع الاخذ بنظر الاعتبار التحول التدريجي على وفق النظرة البراغماتية التي كان من الممكن اعتمادها بعيد التغيير في عام ٢٠٠٣ لكانت النتائج من الممكن ان تجنى هذه الايام لا ان تعود بنا عقارب الساعة إلى الوراء وكأن شيئاً لم يكن.

abbas.abbas80@yahoo.com

زراعيون : ارتفاع أعداد الثروة الحيوانية يتطلب الاهتمام بها وتنميتها

بغداد / وكالات

وصف خبيران زراعيان اعلان وزارة الزراعة عن ارتفاع اعداد الثروة الحيوانية في العراق الى نسبة ١٥٠ بالمائة في تقريرها الاخير خطوة ايجابية نحو تعزيز القطاع الصناعي الزراعي ما يتطلب اهتماما بها وتنميتها والحفاظ عليها من الامراض التي قد تفتك فيها. وشددا بحسب (للوكالة الاخبارية للانباء) على ان الثروة الحيوانية تعد مكونا اساسيا من مكونات التنمية والزراعة في العراق وتشكل نسبة عائدات كبيرة من عائدات الزراعة . ويذكر الباحث في جمعية المهندسين الزراعيين حسين العزاوي: ان التقرير يدل على خطوات ايجابية قامت بها الوزارة لتنمية الثروة خلال الفترة الاخيرة بعد ان وصل الامر الى تحول العراق الى ابرز الدول المستوردة للمنتجات الحيوانية بشكل عام في المنطقة. وقالا: ان من طرق الحفاظ على الثروة الحيوانية هو مكافحة الاوبئة والحد من دخول الامراض من الدول الاخرى ، فنستطيع ان نضمن سلامة الثروة الحيوانية المحلية، وهناك برامج كثيرة سواء من حملات تحصين او نزول واخذ عينات للفحص والترصد للامراض . واشار محمود الى الحاجة لتضافر الجهود من كل الجهات المعنية للاسهام في اكثار الثروة السمكية و الدواجن والابقار والاغنام . مشددا على محاربة تهريب الثروة الى الخارج عن طريق التنسيق مع الجهات المسؤولة . ويرى ان منتجات الثروة الحيوانية تدخل في العديد من الانشطة الصناعية التي تعتمد على هذه المنتجات كمواد اولية في انتاجها ولذلك فان تطور انتاج الثروة الحيوانية تسهم في توفير مستلزمات التوسع لكثير من الصناعات التي تعتمد على هذا الانتاج في هذه الانشطة وتوسعه.

اما حسن صغير التدريسي في كلية الزراعة قال: ان الثروة الحيوانية يمكن ان تسهم بشكل مهم في توفير الامن الغذائي على مستوى البلد الاقتصادي وذلك لما تتسم به هذه المنتجات من اهمية كبيرة باعتبارها سلعا غذائية ضرورية من ناحية، وشحة المنتج بالقياس الى الطلب المتزايد عليها الامر الذي يعرض الاقتصاد العراقي الى مخاطر محتملة عند عدم توفر حد ادنى ضروري منها وخاصة في الظروف غير الاعتيادية.

واضاف: ان التقرير رسم ملامح مهمة في مجال احياء هذا القطاع الذي تراجع الى مستويات متدنية بسبب ظروف امنية وغياب الدعم الكلي عنه، ولعل مايؤكد اهمية الثروة هو ان نسبة انتاجها كانت وما زالت تكون ثلث القيمة المضافة المتحققة بازدياد مستمر وبشكل عام.

وتابع صغير: ان على الدولة التوجه للنهوض بالقطاع الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية لانهما من البدائل السريعة للصادرات غير النفطية وتذليل العقبات التي تعترض واقعها.

تجدر الاشارة الى ان وزارة الزراعة اصدرت تقريرا اوضحت فيه ارتفاع نسبة الثروة الحيوانية في العراق الى ١٥٠ بالمئة.

الدباغ: الموافقة على مشروع اتفاقية تنشيط الاستثمارات بين العراق ولبنان

بغداد / المدى

أعلن الناطق الرسمي بإسم الحكومة العراقية علي الدباغ أن مجلس الوزراء قرر الموافقة على تخويل وزير المالية صلاحية التفاوض والتوقيع على مشروع اتفاقية تنشيط وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية اللبنانية مع قيام وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة المالية بشأن إعداد وثيقة التخويل اللازمة وفق السياقات المعتمدة ورفعها الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء من أجل استحصال توقيع رئيس مجلس الوزراء.

وأشار الدباغ الى أن الموافقة على مشروع اتفاقية تنشيط وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية اللبنانية تأتي ضمن سلسلة عقد الاتفاقيات مع الدول الشقيقة والصديقة من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي وإيجاد وإستمرار ظروف ملائمة للاستثمار وتشجيعه وحمايته في كلا الطرفين وإتاحة الفرص الإستثمارية وضمان حقوق المستثمر في إطار قانوني ضمن هذه الاتفاقيات وتنشيط وحماية تلك الاستثمارات، كون العراق مقبلاً على انفتاح اقتصادي نحو أشقائه من الدول العربية والأجنبية ولطمأنة المستثمرين بأن استثماراتهم تحظى بضمانات كبيرة من قبل الحكومة.

وأوضح الدباغ: أن وزارة المالية تقدمت بنسخة من مشروع اتفاقية تنشيط وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية اللبنانية وصدرت المشورة القانونية من مجلس شورى الدولة والتي بينت بأن كلا وزارتي المالية والنفط قد بينتا بعض الملاحظات حول الاتفاقية وأيد البنك المركزي العراقي إبرام مثل هذه الاتفاقيات مع الدول العربية وتوثيقاً لإستثمار التعاون الاقتصادي وتحقيق المنافع المتبادلة في مجال الاستثمار وقد أبدت الهيئة الوطنية للاستثمار بعض الملاحظات والتي أخذ بها مجلس شورى الدولة في إعداد مشروع الاتفاقية التي تصلح أساساً للتفاوض وفقاً للصيغة المصححة تمهيداً لإبرام الإتفاق. وبين الدباغ أن الاتفاقية والتي تضمنت ١٢ مادة جاء فيها أن كل طرف متعاقد يضمن معاملة عادلة ومنصفة ضمن أراضيه لإستثمارات المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر وهذه المعاملة يجب أن لا تكون أقل رعاية من تلك التي يمنحها كل طرف متعاقد للاستثمارات الموظفة ضمن أراضيه من جانب مستثمرين من طرف ثالث ويلتزم الطرفان المتعاقدان بتأمين الحماية لإستثمارات المستثمرين التابعين لأي طرف في أراضي الطرف المتعاقد الأخر ولا يجوز لأي من الطرفين أن يتخذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة قرارات بنزع الملكية أو التأميم أو أية إجراءات ذات تأثير مماثل في شأن إستثمارات المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الأخر إلا اذا كانت المنفعة عامة وفقا للقوانين والأنظمة في كلا الطرفين على أساس غير تمييزي أو بمقتضى حكم قضائي بات مقابل تعويض عادل واقع وفعلي دون أي تمييز ومساوياً لقيمة الاستثمارات وقابلا للدفع من دون تأخير وقابلا للتحويل بحرية وإذا ما تعرض مستثمر أحد الطرفين لأضرار أو خسائر في استثماراته المقدمة في أراضي الطرف المتعاقد الأخر نتيجة حرب أو نزاع مسلح أو حالة طوارئ أو حادث آخر مشابه فيمنح الطرف المتعاقد والمضيف للمستثمر تعويضاً عن الأضرار أو الخسائر على نحو لا يقل رعاية عما هو ممنوح لمستثمريه أو مستثمري بلد آخر أيهما أكثر رعاية وهذه التعويضات يجب أن تكون قابلة للتحويل بحرية، كما يضمن الطرفان المتعاقدان للمستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر والمشمولين بهذه الاتفاقية بحرية التحويل للمدفوعات المتعلقة بالعائدات وبالأموال المخصصة لتسديد القروض وبالإيراد المتحصل من البيع الكلي أو الجزئي أو التصفية الكلية أو الجزئية للاستثمار ومن المكاسب والتعويضات الأخرى ويلتزم الطرف المتعاقد المضيف للاستثمار في أراضيه بالسماح للمستثمرين بالتعامل في سوق القطع الأجنبي على نحو غير تمييزي وشراء العملة الأجنبية الضرورية للتحويل.

وأكد الدباغ أن الخلافات بين الطرفين حول تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية تسوى عن طريق القنوات الدبلوماسية وتسري هذه الاتفاقية على الاستثمارات التي وظفت في أراضي طرف متعاقد وفقاً لقوانينه وأنظمته من جانب مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر قبل سريان مفعول هذه الاتفاقية ولا تسري هذه الاتفاقية على الخلافات التي تكون قد نشأت قبل سريان مفعولها وإذا كان إستثمار لمستثمر من أحد الطرفين المتعاقدين مؤمناً أو مضموناً فيما يتعلق بالمخاطر غير التجارية مع مؤسسة في إطار نظام منشأ بموجب قانون ذلك الطرف المتعاقد فإن أي إحلال للمؤمن أو الضامن منبعث من شروط اتفاقية التأمين أو الضمان ستكون مرعية من الطرف المتعاقد الآخر.

التخطيط: الوضع الاقتصادي بعد عام ٢٠٠٣ بات "أفضل"

بغداد / وكالات

ذكر مستشار في وزارة التخطيط العراقية أن الوضع الاقتصادي بعد سقوط النظام العراقي السابق في العام ٢٠٠٣ بات "أفضل" على الرغم من بعض المعوقات.

وقال حسين العبودي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "الوضع الاقتصادي في العراق بعد ٢٠٠٣ بات أفضل بكثر عن الأعوام التي سبقت التغيير خاصة مع الانفتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد واستقطاب العديد من الشركات الرئيسية في دول العالم الاقتصادي".

واضاف: أن "هناك فوارق اقتصادية كبيرة بين السابق والسنوات التي تلت التغيير على الرغم من صعوبتها وتدهور الوضع الأمني فيها، غير أنها باتت تشهد انفراجاً مناسباً للمرحلة بعد أن كان العراق يعمل خارج نظام الإقتصاد العالمي منذ تولي النظام المباد السلطة".

وتابع العبودي: أن "الفرد العراقي كان نسبة تقاضيه مايعادل ٣$ شهرياً بينما الآن أصبح الكثير من المواطنين يدخل إليهم مايقارب ٣٠٠$ شهرياً وهذا بالطبع لايكفي غير أنه أفضل من السابق بكثير من الأمور المهمة والرئيسية في حماية الاقتصاد الفرد". وأشار إلى أن "النظام المباد كان منشغلاً بالتجهيز العسكري بينما بقى الفرد العراقي يعاني العديد من المشاكل المالية لمدة سنوات طويلة، الأمر الذي جعل العراق من اوائل الدول الفقيرة في المنطقة على الرغم من توفر الثروات والخيرات الطبيعية فيه".

وكانت وزارة التخطيط قد أعلنت في وقت سابق عن تحسن الواقع المعيشي في العراق "بشكل جيد"، مقارنة مع دول المنطقة، غير أنها تحتاج إلى المزيد من التنظيم والتدقيق.

يونادم كنا : المرحلة المقبلة تحتاج إلى تبسيط إجراءات الوصول إلى رأس المال الاجنبي

بغداد / وكالات

طالب نائب رئيس اللجنة الاقتصادي ة في مجلس النواب السابق الى التركيز في المرحلة المقبلة على تعميق عملية الاصلاح الاقتصادي وتبسيط اجراءات الوصول الى رأس المال الاجنبي. وقال يونادم كنا(للوكالة الاخبارية للانباء): ان العمل في المرحلة المقبلة على توسيع قاعدة الاستثمار في البنى التحتية وتنفيذ المشاريع التي يحتاجها العراق سيكمل خلق بيئة استثمارية ملائمة في قطاعات عديدة عانت خلال السنوات الاخيرة من تراجع.

واضاف: مايزال امام الحكومة الكثير من الخطوات التي يجب اتخاذها لضمان استدامة النمو وتعميم فوائده فضلا على تحسين بيئة الاستثمار لاحداث اصلاحات هيكلية مهمة . مبينا ان توفير البنى التحتية المتطورة يرتبط بمجموعة مشاريع ضخمة لها علاقة بالخدمات ذات الجودة العالية.

وحث كنا الحكومة على اتخاذ اجراءات جديدة من شأنها تيسير وتسهيل اجراءات اصدار تراخيص المشروعات والانشطة التجارية الاستثمارية في اطار مبادرات الاصلاح بقيادة القطاع الخاص. معتبرا انها تلبي مطالب مؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين وذلك عن طريق تيسير اجراءات تسجيل مشاريعهم التجارية والاستثمارية وتخفيض كلفتها.

تجدر الاشارة الى ان قانون الاستثمار العراقي ذي الرقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ تم تعديله نهاية العام الماضي.

حركة السوق

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٣٢٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٥	ريال سعودي	٣٨٠
جنيه استرليني	١٣٥٠	درهم اماراتي	٣٩٢
ين ياباني	١١٨	ليرة سوري	٢٥
دينار كويتي	٤٥٦٠	ليرة لبنانية	١

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	٥٠٠
برتقال مستورد	١٠٠٠	طماطة	٧٥٠
ليمون عراقي	١٥٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	٧٥٠
تفاح اصفر	٧٥٠	شجر	٧٥٠
تفاح احمر	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٥٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	٧٥٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	٥٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	كلم	١٠٠٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٥,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	٩,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٤٨,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	١٥٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٣٠٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٤٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠

اسعار السيارات بالـ(دولار)

نوع السيارة	السعر
لاندكروز ٢٠١٠	٥٠,٠٠٠
نيسان ارمادا ٢٠١٠	٤٨,٠٠٠
نيسان تادا ٢٠١٠	١٨,٠٠٠
هيونداي سبورت ٢٠١٠	٣٢,٠٠٠
هيونداي سيفيا ٢٠١٠	٢١,٠٠٠
كيا سبورتج ٢٠١٠	٢٦,٠٠٠
كيا سبورتج ٢٠٠٩	٢٢,٠٠٠
كيا ٢ طن حمل ٢٠٠٩	٢٠,٠٠٠
كيا ١١ راكب ٢٠٠٩	٢٣,٠٠٠
رينو فرنسي ٢٠٠٩	١٧,٥٠٠
شيري صيني ٢٠٠٩	٨,٥٠٠
فوتون صيني ١٤ راكب ٢٠٠٩	١٣,٥٠٠
سمند ايراني صالون ٢٠٠٩	١٣,٠٠٠
روا ايران صالون ٢٠٠٩	٨٠٠٠

اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار)

النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠
مرجان	١ غم	١٠
زمرد كولومبي	١ غم	٥
زمرد هندي	١ غم	٣
ياقوت احمر	١غم	٢
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠
سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
كهرب الماني	١ غم	
كهرب روسي	١ غم	
كهرب بولوني	١ غم	
شذر	٣٠ غم	٨
فيروز	١٠ غم	٥
عقيق	١٠ غم	١٠